تحليل واقع مناخ الاستثمار في الجزائر وتقويمه *

أ. د. ريحان الشريف **
أ. هوام لمياء ***

* تاريخ التسليم: ٧/ ٧/ ٢٠١٣م، تاريخ القبول: ٢٦/ ١٠/ ٢٠١٣م.
** أستاذ التعليم العالي/ كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير/ جامعة باجي مختار/ عنابة/ الجزائر.
*** باحثة سنة ثالثة دكتوراه/ كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير/ جامعة باجي مختار/ عنابة/ الجزائر.

ملخص:

يعدّ المناخ الاستثماري نتاج تفاعل العوامل الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية التي تؤثر على ثقة المستثمر، وتعمل على تشجيعه وتحفيزه على استثمار أمواله في دولة ما دون غيرها، إلا أن نصيب أي دولة من هذه الاستثمارات يعتمد على عوامل كثيرة أهمها المناخ الاستثماري الجاذب والمحفز للاستثمار بهذه الدولة.

نحاول في هذا المقال الوقوف على مدى ملاءمة المناخ الاستثماري في الجزائر، من خلال التعرف إلى واقع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوضيح قدرة المناخ الاستثماري على تفسير حصة الجزائر من التدفقات الاستثمارية الواردة، وكذا تشخيص أهم ملامح المناخ الاستثماري من خلال بعض المؤشرات الدولية. كما حاولنا الوقوف على أهم المعوقات التي تفسد المناخ الاستثماري، وفي ضوء ذلك استطعنا الخروج ببعض الاقتراحات التي يمكن أن تساهم في تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: مناخ الاستثمار، بيئة أداء الأعمال، الاستثمار الأجنبي المباشر، المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار.

Analyzing and Evaluating Investment Climate in Algeria

Abstract:

Investment climate is the result of the interplay of economic factors, social, political and affecting investor confidence and works to encourage and stimulate the investment of money in a certain country rather than another. However, any state's share of these investments depends on many factors,and the most important is the investment climate attracting investment to a particular country.

In this article we try to investigate the suitability of the investment climate in Algeriaby recognizing the reality of foreign direct investment. We clarify the ability of the investment climate on the interpretation of Algeria's share of investment inflows as well as the diagnosis of the most important features of the investment climate through some international indicators. We tried to understand the most important obstacles that spoil investment climate in Algeria. In the light of our investigation we were able to come up with some suggestions that can contribute to the improvement of investment climate in Algeria.

Keywords: *investment climate, business environment, foreign direct investment, international investment climate indicators.*

مقدمة:

تكمن أهمية مناخ الاستثمار في اقتصاديات الدول كونه السبب عن تراكم رأس المال، ومن ثم فهو يؤدي دوراً مهمّاً في توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد، ولذلك فإن الدول التي تسعى إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة على الأجل الطويل لابد لها من ضخ مستويات مرتفعة من الاستثمارات إلى اقتصادياتها، التي لا يمكن بلوغها إلا من خلال الاعتماد على الاستثمار المحلي والأجنبي، وحتى تستطيع هذه الدول جذب رؤوس الأموال التي هي في أمس الحاجة إليها كان عليها أن تحدد وتوافر ما يحفز هذه الاستثمارات على الانسياب إليها وأيضا التعرف إلى ما يعرقل انسيابها، وبالتالي العمل عى إزالة هذه المعوقات أو التخفيف من حدتها.

بالنظر إلى حالة الجزائر، وبغية تشجيع الاستثمار المحلي واستقطاب المزيد من رأس المال الأجنبي فقد عمدت الجهات الوصية منذ مطلع التسعينيات على تطبيق سلسلة من الإجراءات والتدابير تستهدف تحسين بيئة الأعمال، وفي هذا الإطار عملت على الحد من التشوهات الهيكلية وتحقيق التوازن للمتغيرات النقدية والمالية وتحرير أوجه النشاط الاقتصادي وتأهيل المؤسسات الاقتصادية وتحديث الإطار التشريعي الناظم للاستثمار إلى جانب نصوص تشريعية وأخرى تنظيمية، كل ذلك سمح بزيادة ملحوظة في حجم الاستثمارات الوطنية بالإضافة إلى تنامي حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ولكن رغم كل هذه الجهود والمساعي والإجراءات التي بذلتها الجزائر لاستقطاب الاستثمار وتشجيعه، فإنها ما زالت بحاجة إلى المزيد من الجهود الإضافية لتذليل العراقيل الإدارية والمؤسسية، وذلك لتحسين وضع بيئة الأعمال في الجزائر وجعلها أكثر جاذبية من غيرها؛ حيث تشير بيانات بيئة أداء الأعمال التي يعدها البنك الدولي لبيان مدى سهولة أو تعقيد الإجراءات الإدارية والمؤسسية لمختلف الدول المتعلقة ببيئة الأعمال، إلى أن الجزائر ملزمة ببذل المزيد من الجهود قصد تسهيل الإجراءات والتقليل من التكاليف والأعباء لأداء الأعمال، وذلك لتحسين بيئة الاستثمار بها، لأن البيانات المتعلقة ببيئة الاستثمار في الجزائر كلها تشير إلى بعدها عن المعدلات العالمية والإقليمية.

إشكالية الدراسة:

على الرغم من التحسن التدريجي للمناخ الاستثماري في الجزائر، فإن حجم الاستثمارات الوطنية والأجنبية لم يرق إلى مستوى الفرص والإمكانات المتاحة؛ مما يؤكد

أن ثمة جملة من المشكلات التي تقف حائلاً أمام تدفقها، وعليه، وبناء على ما سبق، **تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على الانشغال والإشكال الرئيس الآتي:**

« ما مدى ملاءمة المناخ الاستثماري الحالي في الجزائر؟ »

و للتمكن من التحليل المعمق لمناخ الاستثمار في الجزائر، **يمكن تجزئة هذه الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية الآتية:**

- فيما تتمثل مقومات المناخ الاستثماري الجيد والمحفز لجذب الاستثمار؟ ؛
- ما واقع الاستثمار في الجزائر؟ ؛
- كيف ينظر المستثمرون الأجانب لمناخ الاستثمار في الجزائر وما انعكاس ذلك على تدفقات الاستثمارات الأجنبية إليها؟ ؛
- ما موقع الجزائر من المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار؟ ؛
- ما أهم المعوقات التي تعترض المستثمر في الجزائر؟ .

فرضيات الدراسة:

في إطار الإجابة على الإشكال الرئيس وكذا الأسئلة الفرعية التي طرحت، **اُعتمدت الفرضيات الآتية:**

- إن أساس جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وزيادتها هو ضرورة توافر مناخ استثماري ملائم؛
- تحسن المناخ الاستثماري في الجزائر من شأنه أن يعمل على جلب المزيد من الاستثمارات في المستقبل القريب؛
- سلبية أغلب المؤشرات الخاصة بمناخ الاستثمار في الجزائر يعود لعوامل مؤسساتية متنوعة ومتعددة؛
- يعود عزوف المستثمرين المحليين والأجانب على الاستثمار في الجزائر إلى عدم جاذبية البيئة الاستثمارية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الآتي:

- إبراز مقومات المناخ الجاذب للاستثمار، التي تجعل رجال الأعمال الأجانب يتخذون قراراتهم المتعلقة بالمفاضلة بين الاقتصاديات المختلفة لإقامة استثماراتهم؛

- معرفة أهم اتجاهات الاستثمارات الأجنبية في الجزائر؛

- تعريف المستثمرين المحليين والأجانب بمناخ الاستثمار في الجزائر، خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية الدولية الراهنة، التي انفتح فيه العالم على الاستثمار الأجنبي والتجارة الدولية، ووجود المنافسة الشديدة بين الدول لاحتلال أسواق الدول الأخرى، في ظل اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة؛

- معرفة ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار ومحاولة الوقوف على بعض جوانبه بالتشخيص والتحليل؛

- التعرف إلى معوقات الاستثمار في الجزائر، وحصر أهم الاقتراحات الرامية إلى تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر بهدف إزالة كل القيود والمعوقات للسماح بتدفق حجم أكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة اتجاه دورة النشاط الاقتصادي الوطني.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة في الوقت الراهن كونها تفتح آفاقا جديدة للمهتمين بموضوع المناخ الاستثماري من خلال دراسته، خاصة مع توجه اقتصاد السوق الذي تبنته الجزائر في مطلع تسعينيات القرن الماضي، ورغبتها في تطوير آليات الاستثمار والنهوض بالتنمية، ودخولها مؤخراً في شراكة مع الاتحاد الأوربي، وانضمامها المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة، وبالآتي التقدم خطوة مهمة من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي. وتتزايد أهمية الدراسة من منطلق أن كل هذه العوامل مجتمعة من شأنها أن تساهم في خلق مناخ استثماري ملائم.

منهج الدراسة:

حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية وتحليل أبعادها ومحاولة إثبات صحة الفرضيات المتبناة أعتمد لهذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المستند إلى البيانات والتقارير الاقتصادية المتوافرة، إلى جانب دراسة الأدبيات والبحوث العلمية ذات العلاقة.

محاور الدراسة:

لغرض الإحاطة الشاملة بالموضوع، تضمنت الدراسة مزيجاً من الأفكار الأكاديمية التنظيرية، مع محاولة محاكاة الواقع العملي من خلال التطرق إلى واقع التجربة الجزائرية في هذا المجال، **وضمن هذا السياق وللإجابة على الإشكالية المطروحة قُسمت الدراسة**

إلى المحاور الآتية:

- أولا– مفهوم المناخ الاستثماري ومقوماته.
- ثانيا– تحليل واقع واتجاهات الاستثمارات في الجزائر.
- ثالثا– تشخيص واقع مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال بعض المؤشرات الدولية المختارة.
- رابعا– معوقات الاستثمار في الجزائر.

أولاً ـ مفهوم المناخ الاستثماري ومقوماته:

لقد تطور مناخ الاستثمار تدريجياً إلى أن أصبح توليفة مركبة من العوامل الاقتصادية السياسية والاجتماعية التي تسعى من خلالها الجهات الوصية إلى الترويج للدولة وللفرص الاستثمارية فيها، ذلك أن المستثمرين الوطنيين والأجانب لا يقررون توطين استثماراتهم في منطقة إلا بعد فحص الشروط العامة لذلك المناخ.

١ـ ١ـ مفهوم المناخ الاستثماري:

للمناخ الاستثماري تعاريف مختلفة نذكر منها الآتي:

- يقصد بالمناخ الاستثماري: «مجمل الأوضاع والظروف التي تؤثر على حركة رأس المال، كما يعرف أيضا بالأوضاع المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلباً أو إيجاباً على فرص ونجاح المشروعات الاستثمارية ومن ثم حركة واتجاهات الاستثمارات، وتشمل هذه الظروف والأوضاع الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية وكذا التنظيمات الإدارية» [١].

- كما يعرف بأنه: «مجمل الظروف التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة أو دولة معينة. وتعدّ هذه الظروف عناصر متداخلة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض ومعظمها عناصر متغيرة يخلق تفاعلها أو تداعيها أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة، وتترجم محصلتها كعناصر جاذبة أو طاردة للاستثمار» [٢].

- كما ينصرف تعبير مناخ الاستثمار إلى مجمل الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاهات رأس المال، فالوضع العام للدولة ومدى استقرارها السياسي والأمني وتنظيماتها الإدارية، وما تتميز به من فعالية وكفاءة ونظامها القانوني والقدرة على تطبيقه، ومدى مرونته ووضوحه واتساقه مع السياسة الاقتصادية للدولة، وطبيعة السوق وآلياته وإمكانياته، وما تمتاز به الدولة من منشآت قاعدية، وعناصر إنتاج، وما تتميز به

الدولة من خصائص جغرافية وديمغرافية، ووجود قوانين واضحة للملكية والحقوق. كل ذلك يشكل مكونات ما اصطلح على تسميته بمناخ الاستثمار، ومن ثم فهي عناصر متداخلة وتؤثر وتتأثر بعضها ببعض [٣].

- كما يرى بعضهم أن مناخ الاستثمار ينصرف إلى مجموعة من سياسات الاستثمار بالمعنى الواسع، حيث إن مناخ الاستثمار يتضمن كل السياسات والمؤشرات والأدوات التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على القرارات الاستثمارية بما في ذلك السياسات الاقتصادية الكلية. وهي السياسة المالية والنقدية والتجارية، بالإضافة إلى الأنظمة الاقتصادية والبيئية والقانونية التي تؤثر على توجهات القرارات الاستثمارية في أي اقتصاد قومي. وبالآتي فإن مناخ الاستثمار ينطوي على مجموعة من المكونات والمقومات والأدوات والمؤشرات التي تشير في مجموعها إلى ما إذا كان هناك تشجيع وجذب للاستثمار من عدمه، وهذه المكونات والمقومات تتفاعل مع بعضها بعضاً خلال مرحلة أو فترة معينة لتكوِّن وتهيئ بيئة مشجعة ومواتية وصالحة من عدمه [٤].

استخلاصاً من التعاريف السابقة يمكن القول إن مناخ الاستثمار مفهوم مركب ومتطور، يشير إلى جوانب متعددة، بعضها متعلق بمدى توافر منشآت البنية الأساسية، وبعضها بالنظم الاقتصادية، وبعضها بالنظم القانونية والأوضاع السياسية وبعضها بالمؤسسات والبعض الآخر بالسياسات والإصلاحات، فقد تكون عناصر هذا المناخ مناسبة في فترة معينة، وتكون غير ذلك في فترة أخرى؛ فهو إذن مفهوم ديناميكي دائم التطور لملاحقة التغيرات السياسية والإيديولوجية وكذلك التكنولوجية والتنظيمية.

١ـ ٢ـ مقومات المناخ الجاذب للاستثمار:

هناك مجموعة من المقومات المتعارف عليها دولياً تسهم في توفير المناخ الجاذب للاستثمار، إذ يعد وجودها في بلد ما مؤشرا على قدرة هذا البلد على توفير بيئة استثمارية مشجعة على الاستثمار سواء من قبل المستثمرين المحليين أم الأجانب بما يؤهل هذا البلد على زيادة حجم الاستثمارات في الاقتصاد الوطني، **وعليه يرتكز المناخ الاستثماري في أي بلد على جملة من المقومات، أهمها ما يأتي:**

أ. الاستقرار السياسي والأمني: مما لا شك فيه أن التغيرات السياسية العميقة والمتسارعة تؤثر وبشدة على أداء الاقتصاد ولاسيما مناخ الاستثمار وتدفقاته سواء تعلق الأمر باستثمار محلي أو أجنبي. كما أن معظم الدراسات الحديثة والتجارب العملية الدولية تؤكد أهمية الاستقرار السياسي في الحفاظ على تحقيق معدلات مرتفعة ومستدامة للنمو الاقتصادي واستقطاب الاستثمارات الخارجية. ويتأثر المناخ السياسي والأمني بمجموعة

من العوامل، نوجزها فيما يأتي:

- مدى تمتع الدولة بالاستقرار السياسي وخلوها من الاضطرابات الأهلية والأمنية وتمتعها بعلاقات سياسية مستقرة مع الدول الأخرى وخاصة المجاورة لها.

- مدى توافر الضمانات ضد المخاطر غير التجارية بين الدولة المستقبلة وجهات من خارجها.

- مدى التزام الدولة المضيفة بما تتضمنه قوانينها للاستثمار، وما تعقده من اتفاقيات مع المستثمرين، ومدى مراعاة مصلحة المستثمر من قبل المسؤولين عند تفسيرها وتنفيذها.

ب. الاستقرار الاقتصادي: يعدّ وجود بيئة اقتصادية كلية مرحبة بالاستثمار، وتتمتع بالاستقرار والثبات، من العناصر الأساسية في تشجيع الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي بصفة خاصة، لأنها تعطي انطباعا جيدا لكل من المستثمر المحلي والأجنبي؛ فالبيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة ويقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات، ومعدلات متدنية للتضخم وسعر صرف غير مغالى فيه وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافية يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري، فضلا عن اهتمامها بتحرير الاقتصاد والانفتاح على العالم الخارجي التي تعد متطلبات أساسية لتدفق الاستثمار.

ت. الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار: يعدّ التشريع أداة لترجمة السياسة الاستثمارية للدولة أو للتعبير عنها في نواحيها الاقتصادية والمالية والإدارية وغيرهاً كافة، لذلك فإن تهيئة البيئة القانونية من خلال وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها يعد مطلباً جوهرياً لتحسين بيئة الاستثمار، ورفع درجة الثقة في جدارة النظام الاقتصادي ككل، فالحماية القانونية وتسيير المعاملات والإجراءات التي يوفرها الإطار القانوني السليم كلها أمور تشجع على الاستثمار، وتسهم في منح المستثمر الشعور بالاستقرار الحقيقي المطلوب للاستثمار الطويل الأجل، فبقدر نجاح الدول في إصدار التشريعات الملائمة لأوضاعها الداخلية والمتجاوبة مع الأوضاع العالمية، بقدر ما تنجح في الحصول على المزيد من الاستثمارات، وأشارت الدراسات إلى أن البيئة القانونية الملائمة للاستثمار يجب أن يساندها نظام سياسي وقضائي كفء، وإلا يكون هناك تضارب في القوانين والقرارات الخاصة بالاستثمار أو كثرة في تعديلاتها فضلا عن أن تكون المرونة هي سمة القوانين وقرارات الاستثمار، لذلك فإن عدم شفافية التشريعات

ووضوحها يقلل تحفيز المستثمرين نحو اتخاذ قرارات الاستثمار، فعدم التأكد من استمرار السياسات، وتوقع العدول عن القوانين المطبقة يمثل عاملاً جوهرياً في إعاقة التوسع الاستثماري، كما أن عدم الاستقرار التشريعي يجعل المستثمرين يترددون في الاختيار ما بين القيام باستثمارات جديدة أو الاتجاه نحو المشروعات ذات العائد الكبير والسريع [٥]. بالإضافة إلى ذلك تعدّ البيئة التنظيمية والمؤسسية ذات أهمية بالغة في إطار التعامل مع المستثمرين، نظراً لتأثيرها على تكلفة المعاملات، وعلى تقليل درجة التيقن أو زيادتها بالنسبة للمستثمرين المحتملين، فكلما كان النظام الإداري القائم على إدارة الاستثمار يتميز بسلاسة الإجراءات ووضوحها، وعدم تفشي البيروقراطية، وتبسيط قواعد الموافقة على الاستثمار من خلال إنشاء مراكز الخطوة الواحدة داخل الدولة، كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار والعكس صحيح، وكلما كانت المعلومات والبيانات التي يحتاجها المستثمر متوافرة بشكل تفصيلي ودقيق وفي الوقت المناسب أدى ذلك إلى زيادة جذب الاستثمار [٦].

إن الأهمية النسبية لمختلف العناصر السابق ذكرها تختلف من مستثمر لآخر تبعاً لاختلاف أهدافهم الاستثمارية وميولهم ورغباتهم وتجاربهم السابقة والقطاعات الاقتصادية التي يفضلون الاستثمار فيها.

ثانياً ـ تحليل واقع الاستثمارات واتجاهاتها في الجزائر:

إن واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في أي بلد هو انعكاس لبيئة ومناخ الاستثمار المهيأ في هذا البلد، لذلك كان منطقياً ملاحظة زيادة حجم ومستوى الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق التي هيأت بيئتها لاستقطاب هذا الأخير، وانخفاض حجمه ومستواه في تلك المواقع الأقل تهيئة وإعداداً، فتجربة الجزائر في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أكدت بأنها خطت خطوات مهمة في طريق تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، فقد عمدت الجهات الوصية على تطبيق سلسلة من الإجراءات والتدابير مستهدفة تحسين بيئة الأعمال، بغية جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفي هذا الإطار احتوت التشريعات الناظمة للاستثمار في الجزائر والمعمول بها حالياً على حزمة من الحوافز والضمانات المشجعة للمستثمرين الأجانب على القدوم للجزائر، كما حققت الجزائر التوازنات الاقتصادية الكلية التي تعدّ شرطاً أساسياً لجذب الاستثمار الأجنبي، فضلاً عن تمتعها بعوامل جذب أخرى لهذا النوع من الاستثمار، كالاستقرار السياسي والأمني وحجم السوق واحتمالات نموه والبنية الأساسية التحتية والموارد الطبيعية.

٢- ١- تحليل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

على الرغم من مساعي الإصلاح التي تبنتها الجزائر في السنوات الأخيرة من إصلاحات وتحقيق توازن اقتصادي ومالي، فإن مستوى الاستثمارات الأجنبية يبقى متواضعا، ويتجه نحو قطاعات معينة دون أخرى، وإن أغلبها حُقّق في مجال المحروقات. والجدول الآتي يبين تطور حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة الخاصة بالجزائر للفترة ٢٠٠٥– ٢٠١١ كما يأتي:

الجدول (١)

تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة في الجزائر للفترة ٢٠٠٥- ٢٠١١

السنوات	٢٠٠٥– ٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	الحصة من الإجمالي (٪)	معدل النمو ٢٠١٠– ٢٠١١ (٪)
تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	١,٥١٣	٢,٥٩٤	٢,٧٤٦	٢,٢٦٤	٢,٥٧١	٦,٠	١٣,٦
تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر	١٠٣	٣١٨	٢١٥	٢٢٠	٥٣٤	٢,٢	١٤٢,٧

الوحدة: مليون دولار

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

UNCTAD, World Investment Report, 2012, P: 169.

تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، ٢٠١١، ص ص: ٩٧- ١٠٤.

يتضح من خلال معطيات الجدول أعلاه انخفاض حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر نسبياً حيث بلغ متوسط الفترة ما بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٧ ما قيمته ١,٥١٣ مليون دولار، لتعاود الارتفاع سنة ٢٠٠٨ إلى ما قيمته٢,٥٩٤ مليون دولار وبمعدل نمو بلغ ٥٨,٩١٪، وذلك لأن الجزائر وبسبب محدودية اندماج نظامها المالي في النظام العالمي لم تتأثر سنة ٢٠٠٨ بتداعيات الأزمة المالية التي اشتدت وطأتها في أوت ٢٠٠٨ فيما يتعلق بمقدرتها على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.لتواصل هذه التدفقات ارتفاعها إلى ما قيمته ٢,٧٤٦ مليون دولار سنة ٢٠٠٩، لتنخفض من جديد بما نسبته ١٩,٢٪ وذلك سنة ٢٠١٠، في حين عرفت سنة ٢٠١١ ارتفاعا في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ١٣,٦٪ ليصل إلى ٢,٥٧١ مليون دولار.أما فيما يتعلق بإجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادرة من الجزائر فقد شهدت ارتفاعا ليصل إلى ٥٣٤ مليون

دولار خلال ٢٠١١، محققة بذلك ارتفاعا بنسبة ١٤٢,٧٪ مقارنة بنحو ٢٢٠ مليون دولار سنة ٢٠١٠.

٢ـ ٢ـ التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

عرف حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر ارتفاعاً متزايداً من سنة لأخرى، وفي مختلف القطاعات، وذلك بفضل القوانين التي قدمت كثيراً من الحوافز والضمانات للمستثمرين الأجانب، ولتحسن مناخ فرص الاستثمار، كما يعزى إلى الاتفاقيات والمعاهدات التي أبرمتها السلطات الجزائرية، استنادا إلى بيانات الجدول (٠٢) الذي يوضح أهم الدول المستثمرة في الجزائر، يتضح أن أوروبا تحتل المرتبة الأولى في عدد المشاريع الاستثمارية التي تدفقت إلى الجزائر بـ ٢٢٨ مشروعاً بما يعادل ٣٦٤,٥٠١ مليون دج، تلتها مجموع دول الإتحاد الأوروبي وهذا بفضل اتفاق الشراكة بـ ١٨٥ مشروع استثماري وكان نصيب الدول العربية في المرتبة الثالثة بـ١٥٣ مشروع بمبلغ يقدر بـ١١٨١,١٦٦ مليون دج وهو نتيجة التسهيلات التي تقدمها الجزائر للشركاء العرب، إذ تعدّ مصر، المملكة العربية السعودية، والكويت من أهم المستثمرين العرب في الجزائر.في حين تحتل الاستثمارات المتدفقة من آسيا المرتبة الرابعة وذلك بمبلغ يقدر بـ٤٩٣,٤٠٦ مليون دج، ومن أهم المستثمرين الصين واليابان.وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الخامسة بمبلغ يقدر بـ٥٩,٥٠٤ مليون دج، أما الاستثمارات المتدفقة من مشاريع متعددة الجنسيات بـ٠٤ مشاريع في حين تحتل كل من إفريقيا، أستراليا المرتبة الأخيرة بمشروع واحد لكل منهم.ورغم ذلك مازالت الجزائر تعاني من تدني حجم الاستثمارات الواردة إليها مقارنة بدول الجوار كتونس والمغرب، وإن كان هيكل هذه الاستثمارات ما زال محصوراً في قطاع الطاقة والمحروقات، الذي يعدّ القطاع الأكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الجدول (٢)

أهم الدول المستثمرة في الجزائر للفترة ٢٠٠٢ـ ٢٠١٢

المنطقة	عدد المشاريع	المبلغ (مليون دج)
أوروبا	٢٢٨	٣٦٤,٥٠١
الاتحاد الأوروبي	١٨٥	٣٢٣,٢٩٨
آسيا	٢٧	٤٩٣,٤٠٦
الولايات المتحدة الأمريكية	٠٩	٥٩,٥٠٤
الدول العربية	١٥٣	١١٨١,١٦٦

المنطقة	عدد المشاريع	المبلغ (مليون دج)
إفريقيا	٠١	٤,٥١٠
أستراليا	٠١	٢,٩٧٤
مشاريع متعددة الجنسيات	٠٤	١٤,٤٨٧
المجموع	٤٢٣	٢١٢٠,٥٤٩

Source: ANDI, Bilan des déclarations d'investissement, 2002- 2012

٢ـ ٣ـ التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

على الرغم من الفرص والمؤهلات التي يتمتع بها كل قطاع سواء تعلق الأمر بالزراعة، أو الخدمات، أو السياحة، أو الصناعة، وغيرها، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات غير النفطية ما يزال محدوداً حيث لم تتعد المشاريع الاستثمارية المجمعة على طول الفترة الممتدة من سنة ٢٠٠٢ إلى غاية سنة ٢٠١٢ سوى ٤٢٣ مشروعاً استثمارياً، والجدير بالذكر أنه لا توجد هناك إحصاءات وافية عن نصيب كل قطاع اقتصادي من حجم المشاريع الاستثمارية المتدفقة إلى الجزائر، ذلك أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لا ترصد سوى الاستثمارات المسجلة والمرخص لها، فالتوزيع القطاعي للاستثمار في الجزائر لا يزال محصورا في قطاعات محدودة مثل قطاع الطاقة، خاصة فيما يتعلق بالصناعة البترولية الذي ظل الاهتمام الوحيد بالنسبة للمستثمرين الأجانب، حيث لم يسجل القطاع الفلاحي سوى ٠٦ مشاريع استثمارية أجنبية في الجزائر بنسبة ١,٤٢٪ من إجمالي المشاريع الاستثمارية بقيمة تقدر بـ ٢,٣٩١ مليون دولار، وبالتا لي هو أضعف قطاع بعد الصحة والاتصالات من حيث جذب المشاريع الاستثمارية الأجنبية، مما يؤكد فشل هذا القطاع في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبقاءه بعيداً عن التطلعات المرجوة منه رغم شساعة المساحات الزراعية وتنوعها، وهو ما جعل السلطات العمومية تعد قانوناً جديداً للاستثمار في القطاع الفلاحي سيمنح المستثمرين كثيراً من الضمانات والامتيازات. بالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية، فإن الاستثمارات الأجنبية سجلت ٦٤ مشروع بنسبة ١٥,١٣٪ من مجموع المشاريع الاستثمارية للفترة الممتدة من ٢٠٠٢– ٢٠١٢، ويعزى هذا التطور المهم في حجم الاستثمارات الأجنبية إلى برنامج دعم النمو الاقتصادي، إن السلطات العمومية فتحت الباب واسعاً للاستثمار الأجنبي والمحلي في هذا المجال، كما أخذ قطاع الصناعة الحجم الأكبر من حصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، باعتباره القطاع الأهم جذباً لهذه الاستثمارات، وقد تحصل على نسبة تقدر بـ٥٦,٥٠ ٪من مجموع حجم الاستثمارات الأجنبية المسجلة بالجزائر لغاية سنة ٢٠١٢، بمجموع ٢٣٩ مشروعاً استثمارياً أجنبياً، وتطور الاستثمار في القطاع الصناعي راجع للأهمية التي

أعطتها له السلطات العمومية وجدية الإجراءات المتخذة.كما سجل قطاع الصحة بالجزائر النسبة الأضعف من حصة الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر، حيث سجلت ٠٦ مشاريع استثمارية أجنبية في مجال الهياكل الصحية، بالإضافة إلى الاستثمار المحتشم في قطاع صناعة الأدوية، بنسبة لا تتعدى ١,٤٢٪ من إجمالي حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، وقد حاولت السلطات العمومية تدارك الأمر خلال سنة ٢٠٠٩ بفتحها الباب واسعاً أمام الاستثمار في هذا المجال من خلال المخطط التوجيهي للصحة العمومية ٢٠٠٩– ٢٠٢٥.في حين سجل قطاع النقل حصة ٣,٧٨٪ من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة نحو الجزائر خلال الفترة ٢٠٠٢– ٢٠١٢، بمجموع ٣٣ مشروعاً استثمارياً.أما قطاع السياحة فقد سجل ١٠ مشاريع بنسبة ٢,٣٦٪ من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة للجزائر.وحلّ قطاع الخدمات في المرتبة الثانية بعد قطاع الصناعة في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر بـ٨١ مشروعاً استثمارياً، أي بنسبة ١٩,١٥٪ من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى الجزائر وهذا راجع إلى ربحية ومردودية هذا القطاع، وقد تركزت أغلبها في قطاع المناولة لقطاع الصناعة والمحروقات.ويعدّ قطاع الاتصالات الأضعف كميا من ناحية جذب الاستثمارات الأجنبية للجزائر بـ٠١ مشروع استثماري فقط، أي بنسبة ٠,٢٤٪ من حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة للجزائر ولكنه الأحسن نوعيا بعد قطاع الطاقة، نظرا للنجاح الذي حققه في سوق الاتصالات وأصبح نموذجا للاستثمارات الجدية الأجنبية الناجحة الذي رفع من تنافسية قطاع الاتصالات بالجزائر.والجدول الآتي يوضح توزيع المشاريع للمستثمرين الأجانب حسب قطاع النشاط كمايلي:

الجدول (٣)

توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المصرح بها
لدى الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار للفترة ٢٠٠٢- ٢٠١٢

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة (٪)	المبلغ (مليون دج)	النسبة (٪)
الفلاحة	٠٦	١,٤٢	٢,٣٩١	٠,١١
البناء والأشغال العمومية	٦٤	١٥,١٣	٤١,٠٨٣	١,٩٤
الصناعة	٢٣٩	٥٦,٥٠	٩٧٨,٧٠٢	٤٦,١٥
الصحة	٠٦	١,٤٢	١٣,٥٧٣	٠,٦٤
النقل	١٦	٣,٧٨	٩,٥٣١	٠,٤٥
السياحة	١٠	٢,٣٦	٤٨١,٣٠٤	٢٢,٧٠
الخدمات	٨١	١٩,١٥	٥٠٤,٥٢٢	٢٣,٧٩

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة (٪)	المبلغ (مليون دج)	النسبة (٪)
الاتصالات	٠١	٠,٢٤	٨٩,٤٤١	٤,٢٢
المجموع	٤٢٣	١٠٠	٢١٢٠,٥٤٩	١٠٠

Source: ANDI, Bilan des déclarations d'investissement, 2002- 2012

٢ـ ٤ ـ التدفقات الواردة من الاستثمارات المباشرة البينية العربية إلى الجزائر:

بلغ إجمالي تدفقات الاستثمارات المباشرة البينية العربية خلال سنة ٢٠١١ نحو ٦٨١٦ مليون دولار مقابل ٥٦٧٧ مليون دولار سنة ٢٠١٠ أي بارتفاع بلغ معدله ١١٣٪، وعلى الرغم من التراجع الملحوظ في قيمتها خلال الفترة ٢٠٠٥– ٢٠١٠ أين توقفت تدفقات هذه الاستثمارات الواردة إلى الجزائر خلال ٢٠٠٦ و٢٠٠٩، فإنها تصدرت قائمة الدول المضيفة لهذه الاستثمارات سنة ٢٠١١، وبلغت قيمة هذه التدفقات في الجزائر ٥٣٤٥,٨ مليون دولار وبحصة ٧٨٪ من الإجمالي، تليها مصر بحوالي ١٠٥٢ مليون دولار وبنسبة ١٥٪، ثم الأردن بحوالي ٢٦٥ مليون دولار وبنسبة ٤٪، ثم تونس بحوالي ١٢١ مليون دولار وحصة ٢٪، فاليمن بحوالي ٣١,٥ مليون دولار وبنسبة ١٪، وتركّزت معظم هذه الاستثمارات الوافدة إلى الجزائر في قطاعي الخدمات بقيمة ٥٢٣٥,٤ مليون دولار ونحو ١١٠,٤ مليون دولار في قطاع الصناعة. والجدول (٤) الآتي يبين تطور تدفقات الاستثمارات المباشرة البينية العربية الواردة إلى الجزائر كما يأتي:

الجدول (٤)

تطور تدفقات الاستثمارات المباشرة البينية العربية الواردة إلى الجزائر للفترة ٢٠٠٥ـ ٢٠١١

الوحدة: مليون دولار

السنوات	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	الإجمالي للفترة (١٩٩٥– ٢٠١١)
الجزائر	٢٦٠,٦	–	٤٧٦,٠	٥,٦٦٦,٠	–	٧٢٩,١	٥,٣٤٥,٨	١٣,٧٨٥
إجمالي الدول العربية	٣٧,٢٦٣	١٦,٥٠٤	٢٠,٦٦٠	٣٥,٣٧٠	٢٢,٥٩٩	١٢,٥٢٥	٦,٨١٦	١٧٨,٥٢٦

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، ٢٠١١، ص ص: ١٢٩.

إن نتائج أداء وإمكانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وجاذبيتها، أثبتت أنه مازال أمامها كثير من الجهود التي يجب أن تبذل من أجل تحسين حصتها منه بالنظر

إلى الأرقام والإحصاءات التي تثبت ذلك، وتبقى قدرة الجزائر على استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مرهونة بالقدرة على الترويج للأفكار والفرص الاستثمارية، لتسليط الضوء على ما هو متاح من مشروعات جديرة بالاستثمار.

ثالثاً ـ تشخيص واقع مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال بعض المؤشرات الدولية المختارة:

هناك العديد من المؤسسات والمنظمات التي تعمل على تزويد المستثمرين وصانعي القرار بمعلومات وبيانات تساعدهم في اتخاذ القرار، من خلال تهيئة عدد من المؤشرات التي يمكن أن تساعدهم في معرفة وضع كل دولة على انفراد، وتحديد أهم النواقص التي تعاني منها تلك الدول التي تمنعها من جذب المستثمرين الأجانب، ولقد أثبتت الدراسات الإحصائية بأن هناك صلة قوية بين ترتيب البلد أو درجته في هذه المؤشرات وبين مقدار ما يجتذبه من الاستثمار، لذا– ولأجل معرفة مكانة الجزائر وتقويم مناخ الاستثمار فيها– ندرج أهم المؤشرات المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهتمة بمناخ الاستثمار، لقد ازدادت أهمية هذه المؤشرات في الكشف عن مدى جاذبية مناخ الاستثمار، **ومن بين هذه المؤشرات ما يأتي:**

٣ـ ١ـ مؤشرات تقويم المخاطر القطرية:

تعدّ مؤشرات تقويم المخاطر القطرية على أساس مجموعة من المحدّدات كالمخاطر السياسية، المخاطر الاقتصادية والمالية، الحرية الاقتصادية، المديونية، وتوافر التمويل، وهي مؤشرات مركبة تعكس حالة المناخ الاستثماري للبلد، والجدول رقم (٠٥) الآتي يوضح وضع الجزائر في مؤشرات المخاطر القطرية الدولية كما يأتي [٧]:

الجدول (٥)

وضع الجزائر في مؤشرات المخاطر القطرية الدولية للفترة ٢٠١٠ـ ٢٠١٢

البيان	المؤشر المركب للمخاطر القطرية			مؤشر دان أند برادستريت			مؤشر اليورومني للتقويم القطري	مؤشر الكوفاس		
ترتيب الجزائر	١٤٠ دولة	١٤٠ دولة	التغير	١٣٢ دولة	١٣٢ دولة	التغير	١٨٥ دولة	١٦٥ دولة	١٦٥ دولة	التغير
	ديسمبر ٢٠١٠	يونيو ٢٠١٢		ديسمبر ٢٠١٠	مارس ٢٠١٢		أبريل ٢٠١٢	يناير ٢٠١١	يونيو ٢٠١٢	
	٧٢,٠	٧٢,٠	→	DB5b	DB5c	↓	٤٠,٠١	A4	A4	→

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، ٢٠١١، ص ٦٢..

٣- ١- ١- المؤشر المركب للمخاطر القطرية:

يصدر هذا المؤشر شهريا عن مجموعة

(The Political Risk Services «PRS») من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (International Country Risk Guide «ICRG») منذ عام ١٩٨٠، حيث يهدف إلى قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار ويغطي ١٤٠ دولة من بينها ١٨ دولة عربية.ويتكون المؤشر من ثلاث مؤشرات فرعية هي: مؤشر تقويم المخاطر السياسية، مؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية، ومؤشر تقويم المخاطر المالية.ويقسم المؤشر المركب للمخاطر القطرية الدول إلى خمس مجموعات بحسب درجة المخاطرة كما يأتي:

- من ٠ إلى ٤٩,٥ دول ذات درجة مخاطرة مرتفعة جدا.
- من ٥٠ إلى ٥٩,٥ دول ذات درجة مخاطرة مرتفعة.
- من ٦٠ إلى ٦٩,٥ دول ذات درجة مخاطرة معتدلة.
- من ٧٠ إلى ٧٩,٥ دول ذات درجة مخاطرة منخفضة.
- من ٨٠ إلى ١٠٠ دول ذات درجة مخاطرة منخفضة جدا.

و هذا يدل على وجود علاقة عكسية بين كل من المؤشر المركب للمخاطر القطرية ودرجة المخاطرة، أي أن درجة المخاطرة تنخفض كلما ارتفع المؤشر، في حين ترتفع درجة المخاطرة في حال انخفاضه.

من خلال المعطيات الواردة في الجدول (٥) نلاحظ أن الجزائر من الدول ذات المخاطر المنخفضة حيث بلغت قيمة المؤشر ٧٢,٠ نقطة مئوية في يونيو ٢٠١٢، وبمقارنة قيم المؤشر بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٢ فإن الجزائر قد حافظت على نفس تقويمها.

٣- ١- ٢- مؤشر وكالة دان أند برادستريت للمخاطر القطرية:

يقيس مؤشر وكالة دان أند برادستريت المخاطر القطرية المرتبطة بعمليات التبادل التجاري الدولي، كما يركز على المخاطر القطرية ليس فقط المرتبطة بالقدرة على سداد أصل الدين، والفوائد وأصل المبلغ المستثمر وعوائده وقيمة البضاعة المستوردة لصالح المصدر بل يشمل أيضا الفرص التصديرية والاستثمارية الضائعة، ويعتمد المؤشر على أربعة مجموعات تغطي كلا من المخاطر السياسية، المخاطر الاقتصادية الكلية، المخاطر الخارجية، والمخاطر التجارية.(٤) ويضم المؤشر تقويماً لـ ١٣٢دولة من ضمنها ١٧ دولة عربية، ويقسم دليل المؤشر المخاطر إلى سبع مجموعات من DB1 إلى DB7، ويميز بداخل كل مجموعة بين أربع مستويات من المخاطرة يشار لها بالأحرف a و b و c و d، باستثناء

المستوى السابع الذي لا يحتوي على مستويات فرعية، بحيث تكون الدول الحاصلة على DB1 هي الأقل مخاطرة، والحاصلة على DB7 هي الأعلى مخاطرة.

جاء تصنيف الجزائر خلال مارس ٢٠١٢ ضمن الدول ذات درجة المخاطرة المعتدلة، وبمقارنة قيم المؤشر، فإن الجزائر قد سجلت تراجعاً طفيفاً في التصنيف من DB5b إلى DB5c بنهاية مارس ٢٠١٢ مقارنة بتصنيفها في المؤشر في ديسمبر ٢٠١٠.

٣- ١- ٣- مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية:

يصدر هذا المؤشر عن مجلة اليورومني مرتين سنوياً، لغرض قياس المخاطر القطرية لجهة قدرة البلد على الوفاء بالتزاماته الخارجية كالديون الأجنبية، وسداد قيمة الواردات، وكذا حرية تحويل رأس المال المستثمر وأرباحه، ويغطي المؤشر ١٨٥ دولة منها ٢٠ دولة عربية ويتكون من تسعة عناصر هي: المخاطر السياسية، الأداء الاقتصادي، مؤشرات المديونية، وضع الديون المتعثرة، والتقويم الائتماني للبلد، وتوافر الائتمان المصرفي، وتوافر التمويل للمدى القصير، والنفاذ لأسواق رأس المال، ومعدل الخصم عند التنازل. ويصنف المؤشر الدول وفق تدرج من صفر إلى ١٠٠ نقطة مئوية، حيث كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط، كلما قلت المخاطر فيها.وخلال أبريل ٢٠١٢، تحصلت الجزائر على درجة مخاطرة معتدلة، أين بلغت قيمة المؤشر ٤٠,٠١ نقطة.

٣- ١- ٤- مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية:

صصدر هذا المؤشر عن المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية (Compag-nie Française d›Assurance pour «COFACE») le Commerce Extérieur، حيث يقيس مخاطر قدرة الدول على السداد، ويعكس مخاطر عدم السداد قصيرة الأجل للشركات العاملة في هذه الدول، ويبرز مدى تأثر الالتزامات المالية للشركات بأداء الاقتصاد الكلي وبالأوضاع السياسية المحلية وبيئة أداء الأعمال.ويستند إلى مؤشرات فرعية تستخدم في تقويم العوامل السياسية، مخاطر نقص العملة الصعبة، وقدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية، ومخاطر انخفاض قيمة العملة المفاجئ الذي يعقب سحوبات رأسمالية ضخمة، ومخاطر الأزمات النمطية في القطاع المصرفي، المخاطر الدورية، وسلوك السداد في العمليات قصيرة المدى.ويغطي المؤشر١٦٥ دولة من ضمنها ١٩ دولة عربية.وتصنف الدول بحسب هذا المؤشر إلى مجموعتين رئيستين: مجموعة الدرجة الاستثمارية (A) التي بدورها تتفرع إلى أربعة فروع من A1 إلى A4، ومجموعة درجة المضاربة ويشار إليها بالأحرف B. ،C ،D

بمقارنة قيم المؤشر بين يناير ٢٠١١ وأبريل ٢٠١٢ فإن الجزائر صنفت ضمن مجموعة الدول ذات الدرجة الاستثمارية A4 محافظة بذلك على تقويمها نفسه، وتشير هذه الدرجة إلى أن سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوأ حالاً مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية مع بقاء إمكانية عدم السداد مقبولة جدا.

٣ـ ٢ـ مؤشر الحرية الاقتصادية:

يصدر هذا المؤشر من معهد Heritage Foundation بالتعاون مع صحيفة Wall Street منذ عام ١٩٩٥، ويستخدم لقياس درجة التضييق التي تمارسها الحكومة على الاقتصاد، وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع.كما يساهم هذا المؤشر في إعطاء صورة عامة حول مناخ الاستثمار في البلد، لكونه يأخذ بالاعتبار التطورات المتعلقة بالمعوقات الإدارية والبيروقراطية، ووجود معوقات للتجارة ومدى سيادة القانون وقوانين العمالة، حيث ازدادت أهمية مؤشر الحرية الاقتصادية وتتبعه من قبل المستثمرين بالدرجة الأولى وكذلك أصحاب القرار والمسؤولين لجهة خلق انطباع ايجابي عن البلد، ويدعم عمليات الترويج للاستثمار لاستقطاب حصة متزايدة من الاستثمار الأجنبي المباشر.ويستند هذا المؤشر إلى ١٠ عوامل تشمل: السياسة التجارية (معدل التعريفة الجمركية ووجود حواجز غير جمركية) ، وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة (الهيكل الضريبي للأفراد والشركات) ، حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد، السياسة النقدية (مؤشر التضخم) ، تدفق الاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر، وضع القطاع المصرفي والتمويل، مستوى الأجور والأسعار، حقوق الملكية الفردية، التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية، أنشطة السوق السوداء.وتمنح هذه المكونات أوزانا متساوية، ويحسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية.

بحسب تصنيف مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة ٢٠١٣ فإن الجزائر تقع في منطقة الحرية الاقتصادية الضعيفة، إذ احتلت المرتبة ١٤٥ عالمياً من بين اقتصاديات ١٧٦ دولة، بحصولها على ٤٩,٦ نقطة مئوية، وعلى المرتبة ١٤ من بين الدول الـ١٥ في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أي بانخفاض حوالي ١,٤ نقطة عن سنة ٢٠١٢، ويشمل مؤشر الحرية الاقتصادية في هذا التقرير جملة من المعايير الرئيسية يتم الأخذ بها، على غرار حرية الأعمال، أين حصلت الجزائر على ٦٥,٢ نقطة مئوية، حرية التجارة ٦٧,٨ نقطة مئوية، الإنفاق الحكومي ٧٦,٦ نقطة مئوية، وكذا حرية الاستثمار ٢٠,٠ نقطة مئوية، فيما بلغت نسبة حرية القطاع المالي ٣٠,٠ نقطة مئوية، بالإضافة إلى معايير أخرى تم قياسها كالملكية الفكرية ومحدودية الفساد وحرية العمال وهذا الوضع بالنسبة للجزائر يؤكد على

ضرورة إعادة النظر في مناخ الاستثمار، وأدوات السياسات التجارية والنقدية، إلى جانب التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية [٨].

٣ـ ٣ـ مؤشر مدركات الفساد:

منذ ١٩٩٥ وتصدر منظمة الشفافية الدولية سنوياً مؤشر مدركات الفساد لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد .يحاول المؤشر عبر مجموعة من المسوحات ومصادر معلومات معتمدة تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة ودرجة تأثيره في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها ونظرة الشركات الأجنبية العالمية للاستثمار في البلد المعني، وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية و١٠ الذي يعني درجة شفافية عالية، وبالنظر لواقع الجزائر في محاربة الفساد ومن خلال الاعتماد على مؤشر الشفافية الدولية نجد أنها ما زالت مصنفة ضمن مجموعة البلدان المتأخرة في هذا المجال، وهو ما يعني في نظر واضعي هذا المؤشر ومن يطلع عليه من رجال أعمال ومستثمرين أن النظام العام في الجزائر يشجع سيادة بيئة التقدير الشخصي وإقصاء المنافسة الشريفة ويمنع سيولة المعلومات.والجدول الموالي يبرز وضعية الجزائر ضمن التصنيف السنوي لمنظمة الشفافية الدولية خلال الفترة ٢٠٠٣ – ٢٠١٢.

الجدول (٦)

تصنيف الجزائر في مؤشر مدركات الفساد للفترة ٢٠٠٣ ــ ٢٠١٢

السنوات	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
عدد الدول/ ترتيب الجزائر	٨٨/ ١٣٣	٩٧/ ١٤٦	٩٧/ ١٥٩	٨٤/ ١٦٣	٩٩/ ١٧٩	٩٢/ ١٨٠	١١١/ ١٧٨	١٠٥/ ١٨٠	١١٢/ ١٨٠	١٠٥/ ١٧٦
عدد النقاط/ ١٠	٢,٦	٢,٧	٢,٨	٣,١	٣	٣,٢	٢,٨	٢,٩	٢,٩	٣,٤

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير منظمة الشفافية الدولية، الموقع: www. transparency.org

تحصلت الجزائر في مؤشر مدركات الفساد لسنة ٢٠١٢ على ٣,٤ نقطة من ١٠ مما، جعلها تحتل المرتبة ١٠٥ عالميا من بين ١٧٦ دولة، ويعدّ هذا تحسناً طفيفاً حيث تراجعت بـ٧ مراتب مقارنة بسنة ٢٠١١ أين صنفت في المرتبة ١١٢ من أصل ١٨٠ دولة، وحسب التقرير نفسه فإن الجزائر– ومقارنة بالدول العربية الـ١٨ التي شملها هذا التقرير– قد احتلت المركز العاشر، أما على المستوى الإفريقي فجاءت في المركز الـ٢١ من أصل ٥٠

دولة إفريقية، ومن خلال النظر إلى وضعية الجزائر بالنسبة لهذا المؤشر، تتمتع ببيئة اقتصادية أقل شفافية في أداء الأعمال.

٣ـ ٤ ـ مؤشرات التنافسية:

تدرج الجزائر حاليا تدرج ضمن تقارير التنافسية الدولية والمؤشرات الأخرى التي تصدرها مختلف الهيئات الدولية، وتعد المؤشرات الخاصة بالتنافسية من أهم المؤشرات المعتمدة من طرف المستثمرين في الحكم على مناخ الاستثمار، ومن بينها نذكر:

٣- ٤- ١- مؤشر التنافسية العالمي:

يصدر المنتدى الاقتصادي العالمي الذي يتخذ من سويسرا مقراً له مؤشراً للتنافسية العالمية ضمن تقرير التنافسية العالمية السنوي (Global Competitiveness Report) الذي بدأ إصداره منذ العام ١٩٧٩، لقياس القدرة التنافسية للدول وأداة لتفحص نقاط القوة والضعف في بيئة الأعمال، كما أنه يعدّ أداة لتوجيه السياسات الاقتصادية لبلدانهم على المستويين الكلي والجزئي بغية النهوض بتنافسية اقتصادياتهم، خاصة في ظل التحديات والأزمات التي تعصف بالاقتصاد العالمي.لقد أوضح تقرير التنافسية العالمي لعام ٢٠١٢- ٢٠١٣ تراجعاً لمرتبة الجزائر التنافسية إلى المرتبة ١١٠ عالميا من بين ١٤٤ دولة مقارنة مع المرتبة ٨٧ من بين ١٤٢ دولة خلال العام ٢٠١١- ٢٠١٢، حيث إن القوانين الضريبية ومعدلات الضرائب وإمكانية الحصول على التمويل هي أهم المشكلات التي تواجه رجال الأعمال حين مزاولتهم الأعمال في الجزائر، فتراجع مرتبة الجزائر حسب مؤشر التنافسية العالمي مرده إلى الأداء المتواضع للجزائر حسب بعض المحاور الأساسية، والتراجع الكبير في مرتبة الجزائر حسب المحاور الأخرى؛ التي يمكن عرضها في الجدول (٧) كما يأتي:

الجدول (٧)

ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي لسنة ٢٠١٢ـ ٢٠١٣

المحاور الرئيسية	مرتبة الجزائر حسب تقرير ٢٠١٢- ٢٠١٣	
	المرتبة (١- ١٤٤)	النقاط (١- ٧)
تصنيف التنافسية الإجمالي	١١٠	٣,٧
المتطلبات الأساسية	٨٩	٤,٢
١- مؤشر المؤسسات	١٤١	٢,٧

المحاور الرئيسية	مرتبة الجزائر حسب تقرير ٢٠١٢- ٢٠١٣	
	المرتبة (١- ١٤٤)	النقاط (١- ٧)
٢- مؤشر البنية التحتية	١٠٠	٣,٢
٣- مؤشر الاقتصاد الكلي	٢٣	٥,٧
٤- مؤشر الصحة والتعليم الأساسي	٩٣	٥,٤
معززات الكفاءة	١٣٦	٣,١
٥- مؤشر التعليم العالي والتدريب	١٠٨	٣,٤
٦- مؤشر كفاءة سوق السلع	١٤٣	٣,٠
٧- مؤشر كفاءة سوق العمل	١٤٤	٢,٨
٨- مؤشر تطور الأسواق المالية	١٤٢	٢,٤
٩- مؤشر الجاهزية التكنولوجية	١٣٣	٢,٦
١٠- مؤشر حجم السوق	٤٩	٤,٣
عوامل تطور الإبداع والابتكار	١٤٤	٢,٣
١١- مؤشر مدى تطور بيئة الأعمال	١٤٤	٢,٥
١٢- مؤشر الابتكار	١٤١	٢,١

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

World Economic Forum, The Global Competitiveness Report: 2012-2013, pp: 88- 89.

اعتمد تصنيف التنافسية العالمية على دراسة حالة كل دولة وفقا لإثني عشرة معياراً من مقاييس التنافسية العالمية التي تشمل أساسا جودة المؤسسات، والبنية التحتية، واستقرار الاقتصاد، إلى جانب مدى استفادة أكبر عدد من المواطنين من التعليم الأساسي والرعاية الصحية القاعدية، والتعليم العالي والتكوين المهني، فضلاً عن جودة سوق البضائع والخدمات والسوق المالية، ومستوى التقدم التكنولوجي، وحجم السوق، ومدى قوة الإبداع في النشاطات الاقتصادية، كما أوضح تقرير التنافسية العالمي أن الجزائر وبالرغم من توافرها على العديد من المزايا في بعض المؤشرات كمؤشر حجم السوق، الذي احتلت فيه المرتبة ٤٩ عالمياً ومؤشر بيئة الاقتصاد الكلي الذي احتلت فيه الجزائر المرتبة ٢٣ من بين ١٤٤ دولة شملها التقرير، فإن ذلك لم يسمح لها باحتلال مراتب متقدمة في

المؤشر العام، وهذا يدل على أن أساس القدرة التنافسية المستديمة يرجح الكفة لمتغيرات على حساب متغيرات أخرى، فالأهمية النسبية للمتغيرات ليست نفسها، إذ تستمد هذه القدرة قوتها من عوامل تعزيز الفعالية والتطور التكنولوجي بالدرجة الأولى، وهو ما تعاني منه الجزائر إذ تحتل المرتبة ١٤٢ بالنسبة للمؤشر الخاص بتوافر التكنولوجيا الحديثة، والمرتبة ١٤٠ و١٤٤ على التوالي فيما يخص كلاً من مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر والقدرة على نقل التكنولوجيا، ومؤشر استيعاب المؤسسات للتكنولوجيا الحديثة.

بالنظر إلى الصورة القاتمة لأداء الجزائر في مجال التنافسية الدولية، فإن الأمر يتطلب تحركاً جدياً من قبل الجزائر نحو مواصلة الإصلاحات الاقتصادية لتحسين ترتيبها على المستوى الإقليمي والجهوي، بما في ذلك تطوير مناخ الاستثمار في الجزائر، والعمل على ضبط قواعد الاستثمار الأجنبي المباشر.

٣- ٤- ٢- مؤشر التنافسية العربية:

يُعدّ المعهد العربي للتخطيط بالكويت دورياً تقرير التنافسية العربية الذي صمم مؤشراً مركباً للتنافسية ترتب فيه الدول العربية حسب بيانات موضوعية، حيث إن ارتفاع قيمته تعني تحسنا في التنافسية للدولة صاحبة الترتيب والعكس صحيح، كما أن كل قيم المؤشرات محصورة بين الواحد والصفر، إذ يعني الواحد أفضل أداء كما يعني الصفر أقل أداء، **ويتكون هذا المؤشر من مؤشرين فرعيين هما:**

- مؤشرات التنافسية الجارية: وتتعلق بالأداء التنافسي على المدى القصير، ويتضمن هذا المؤشر المؤشرات الفرعية الآتية: ديناميكية الأسواق والتخصص، والإنتاجية والفعالية، وأداء الاقتصاد الكلي، وبيئة الأعمال والجاذبية، وهذا الأخير يتضمن المؤشرات الآتية: البنية التحتية لتوزيع السلع والخدمات، والحاكمية وفعالية المؤسسات، وتدخل الحكومة في الاقتصاد، وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر.

- مؤشرات التنافسية الكامنة: وتتعلق بالقدرات والطاقات والعوامل التي يمكن أن تدعم النمو في المستقبل، ويتضمن هذا المؤشر المؤشرات الفرعية الآتية: نوعية البنية التحتية التقانية، والتكنولوجيا والتقانة، ورأس المال البشري.

فبحسب تقرير التنافسية العربية لعام ٢٠١١ بلغ أداء الدول العربية على المستوى الإجمالي للتنافسية ٠,٣٩، أي أن الفجوة التنافسية تبلغ ٣٢٪ مقارنة مع فجوة بلغت نسبة ٤٩ ٪ للتقرير السابق لعام ٢٠٠٩، مما يعني أن الأداء العربي قد حقق تقدما ملحوظا أدى إلى تراجع فجوة التنافسية.وقد احتلت دول الخليج مراكز متقدمة على سلم مؤشر التنافسية العربية بمتوسط بلغ ٠,٤٨، [٩] فيما حافظت بعض الدول على أماكنها في مؤخرة الترتيب

كالجزائر التي حلت في المرتبة الـ ٢٤ من بين ٣٠ دولة شملها الترتيب وهي مرتبة متأخرة جدا حيث بلغت قيمة المؤشر التنافسية الإجمالي ٠,٣٦، كما لم تستطع أن ترفع، لا من مؤشر التنافسية الجارية، ولا من مؤشر التنافسية الكامنة بالمقارنة مع الدول العربية الأخرى أين حلت في المرتبة ٢٤ و٢٢ على التوالي، مما يعني أن جهود الإصلاح المبذولة للنهوض بالتنافسية غير كافية لتغيير الوضع التنافسي، ويعد الأداء الاقتصادي الكلي من المؤشرات الفرعية للتنافسية العربية التي تمثل نقطة القوة التي تفوقت فيها الجزائر حيث بلغت قيمة المؤشر ٠,٣٦ محققة المرتبة الـ ٠٤ عربيا لكون الاقتصاد الجزائري اقتصاداً ريعياً بالدرجة الأولى، مما يدل على هشاشة الاستقرار الاقتصادي الكلي الذي قد يتلاشى مع اتضاح عمق الأزمة الاقتصادية التي يشهدها العالم، خاصة في حال تراجع أسعار النفط.أما بالنسبة لمؤشر بيئة الأعمال والجاذبية، الذي يرتبط بمجموعة من العوامل كتدخل الحكومة في الاقتصاد، والبنية التحتية، وجاذبية الاستثمار وتكلفة القيام بالأعمال، فقد حلت في المرتبة ٢٦ عربياً بمؤشر قيمته ٠,٣٦، وذلك في ظل التراجع العام المسجل في المؤشر المتوسط لبيئة الأعمال سواء بالنسبة لمجموع الدول العربية أو دول المقارنة.أما بالنسبة لمؤشر جاذبية الاستثمار، فقد حققت الجزائر المرتبة ألـ ٢٣ عربياً، وهو ما يدل على ضعف جاذبية البيئة الاستثمارية، ويمكن حصر الأسباب في ضعف أداء البورصة الجزائرية، وكذا محدودية القطاع الخاص من الائتمان المحلي وضعف مخزون الاستثمار الأجنبي بالنسبة للناتج المحلي.وهذا الترتيب المتدني لمؤشر التنافسية الجزائرية، يدل على أن الجزائر في مركز متواضع عربياً، نتيجة تدني نوعية البيئة التحتية والمؤسسات، وعدم ملاءمة بيئة قطاع الأعمال، والتدخل المفرط للحكومة في النشاط الاقتصادي، وكذا هيمنة صناعة النفط ومشتقاته في الصادرات والاقتصاد، فضلاً عن صعوبة اقتحام الأسواق الدولية في مجال الصادرات خارج المحروقات.بالإضافة إلى ضعف القدرة على اجتذاب الاستثمارات الداخلية والخارجية، والتأخر في الجهاز الإداري، وشيوع الفساد، وكذا ضعف استخدام تقانة الاتصالات والمعلومات الحديثة.والجدول (٠٨) التالي يوضح ترتيب الجزائر في المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية لسنة ٢٠١١، إضافة إلى أهم المؤشرات الفرعية المكونة له، خاصة المتعلقة بالمناخ الاستثماري، كما يأتي:

الجدول (٨)

ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العربية لسنة ٢٠١١

مؤشرات التنافسية العربية	قيمة المؤشر	الترتيب	الوضعية
الأداء الاقتصادي الكلي	٠,٦٣	٠٤	A
البنية التحتية الأساسية	٠,١٥	٢٤	L

مؤشرات التنافسية العربية	قيمة المؤشر	الترتيب	الوضعية
البنية التحتية التقانية	٠,٣٦	١٧	L
تدخل الحكومة	٠,٧١	١٠	-
رأس المال البشري	٠,٤٨	٢٥	L
جاذبية الاستثمار	٠,٤٥	٢٣	L
ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص	٠,٢٥	٢٩	L
الإنتاجية والتكلفة	٠,٤٠	٢٥	L
تكلفة الأعمال	٠,٣٠	٢٨	L
الحاكمية وفعالية المؤسسات	٠,٢٤	٢٥	L
الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة	٠,١٦	٢٤	L
مؤشر التنافسية الإجمالي	٠,٣٦	٢٤	L
مؤشر التنافسية الجارية	٠,٣٩	٢٤	L
مؤشر التنافسية الكامنة	٠,٣٣	٢٢	L
مؤشر بيئة الأعمال	٠,٣٦	٢٦	L

A - أصول ؛ L - خصوم.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

تقرير التنافسية العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠١٢، ص ص: ١٣٤- ١٣٥.

٣ـ ٤ ـ مؤشر سهولة أداء الأعمال:

يقيس مؤشر سهولة أداء الأعمال في قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال التي تصدر سنوياً من البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية منذ عام ٢٠٠٤ مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية.ويتكون المؤشر من متوسط عشرة مؤشرات فرعية تكون بمجملها قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال وتشمل تلك المؤشرات: بدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء، وتوظيف العاملين، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، ومؤشر توصيل الكهرباء ومؤشر تسوية حالات الإعسار.كما هو موضح في الجدول (٩) الآتي:

الجدول (٩)

وضع الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣

مكونات المؤشر الفرعية	٢٠١٢	٢٠١٣	التغير
عدد الدول/ الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	١٨٣/ ١٥٠	١٨٥/ ١٥٢	↓2
بدء النشاط التجاري	١٥٥	١٥٦	↓1
استخراج تراخيص البناء	١٣٧	١٣٨	↓1
توصيل الكهرباء	١٦١	١٦٥	↓4
تسجيل الملكية	١٧٢	١٧٢	→0
الحصول على الائتمان	١٥٢	١٢٩	↑23
التجارة عبر الحدود	١٢٨	١٢٩	↓1
حماية المستثمر	٧٩	٨٢	↓3
دفع الضرائب	١٦٥	١٧٠	↓5
تنفيذ العقود	١٢٥	١٢٦	↓1
تسوية حالات الإعسار	٦٠	٦٢	↓2

Source: www.doingbusiness.org/ data/ exploreeconomies/ algeria

جاء ترتيب الجزائر العالمي في مؤشر سهولة أداء الأعمال كما هو مبين من خلال القيم الواردة في الجدول أعلاه في المرتبة ١٥٠ عالمياً من بين اقتصاديات ١٨٣ دولة خلال سنة ٢٠١٢، في حين تراجعت إلى المركز ١٥٢ من بين ١٨٥ دولة شملها الترتيب سنة ٢٠١٣، وهي بالآتي من البلدان التي لم تحقق تغييراً كبيراً في مؤشرات البنك المعتمدة خلال هذه المرحلة رغم الإصلاحات الاقتصادية المتخذة.حيث سجل التقرير أن الجزائر لا توافر مناخاً جذاباً للاستثمار بالنظر إلى عوامل عديدة؛ فقد حلت الجزائر في المرتبة ١٥٦ فيما يخص مؤشر بدء النشاط التجاري للمشروع متراجعة بذلك مرتبة واحدة عن سنة ٢٠١٢؛ حيث تتطلب المرحلة ١٤ إجراء إلزامياً وبمعدل ٢٥ يوماً لكل مرحلة، أما بخصوص إجراءات استخراج تراخيص البناء، فإن الأمر يتطلب ١٩ إجراء و٢٨١ يوماً، لذلك حلت الجزائر في المرتبة ١٣٨ عالمياً، لتتراجع بمرتبة واحدة عن سنة ٢٠١٢، فيما تراجعت بـ٠٤ مراتب في مؤشر الحصول على الكهرباء حيث حققت المرتبة ١٦٥ عالمياً؛ كما يستدعي الربط بالكهرباء بالنسبة للمشاريع الجديدة تحقيق ٦ إجراءات و١٥٩ يوماً.من جانب آخر صنف التقرير الجزائر في المرتبة ١٧٢ في تسوية الملكية بـ١٠ إجراءات و٦٣ يوما محافظة

بذلك على ترتيب سنة ٢٠١٢، كما صُنّفت الجزائر في الرتبة ١٢٩ في مؤشر الاستفادة من القروض البنكية، متقدمة بذلك بـ٢٣ مرتبة عن سنة ٢٠١٢، فيما تراجعت بمرتبة واحدة عن سنة ٢٠١٢ في مجال التجارة الخارجية حيث حلت الجزائر في المرتبة ١٢٩ ولاحظ التقرير ثقل الإجراءات المتعلقة بعمليات التجارة الخارجية سواء بالنسبة للاستيراد أم بالنسبة للتصدير، حيث أشار إلى التعقيدات الحقيقية المسجلة في العمليات المرتبطة بالتجارة عبر الحدود، ولا يمكن لأي مصدر في الجزائر إنهاء معاملته في أقل من ١٧ يوماً مقابل ٢٧ يوما بالنسبة لعمليات الاستيراد، بالمقارنة مع نصف الفترة عند التصدير بالنسبة لتونس والمغرب اللتين تمكنتا من تطوير منظومة تنافسية مشجعة على التصدير، أما بخصوص مؤشر حماية المستثمرين فقد تراجعت الجزائر بـ٠٣ مراتب، واحتلت المرتبة ٨٢ عالمياً، كما يواجه المستثمرون مشكلات عديدة في مجال تسوية الضرائب والرسوم المستوجبة الدفع، التي لا تقل عن ٢٩ ضريبة ورسماً، وحلت بذلك في المرتبة ١٧٠ متراجعة بـ٠٥ مراتب عن سنة ٢٠١٢، أما بشأن تنفيذ العقود فاحتلت الجزائر المرتبة ١٢٦ عالميا ويستغرق الأمر ٦٣٠ يوما و٤٥ إجراء، فيما تراجعت الجزائر لمرتبتين في مؤشر تسوية حالات الإعسار إلى المرتبة ٦٢ عالميا.

و إجمالا فإن تقرير البنك الدولي عن مناخ الأعمال في الجزائر وصفه بالوجهة الصعبة للمستثمرين، بالنظر إلى الإجراءات المعقدة والطابع المركزي والبيروقراطي للإدارة، فضلا عن عدم فعالية بعض الهيئات والمؤسسات التي تساهم في كثرة الإجراءات والتدابير وتعدّدها، والمطالبة بالعديد من الوثائق للقيام بأي مشروع، وثقل اتخاذ القرارات وارتفاع تكلفتها، مما أدى إلى عزوف المستثمرين المحليين والأجانب عن الاستثمار في الجزائر.

تأكد لنا بعد تحليل وضعية سلبية أغلب المؤشرات الخاصة بمناخ الاستثمار، وبالنظر لهذه المعطيات نرى ضرورة القيام بتشخيص دقيق لعناصر البيئة الاستثمارية في الجزائر للوقوف على الأسباب الفعلية المعوقة لأنشطة المستثمرين الوطنيين والأجانب.

رابعاً ـ معوقات الاستثمار في الجزائر:

على الرغم من وضوح التوجهات الكبرى للاقتصاد الوطني، وكذا النتائج الايجابية المحقّقة، فضلا عن المجهودات التي تقوم بها الهيئات المكلّفة بدعم وترقية الاستثمار في الجزائر من أجل تحسين بيئة الاستثمار من خلال سن القوانين والتنظيمات واللوائح التي تهدف إلى تنمية الاستثمارات المحلية والأجنبية، فإن وجهة نظر المستثمرين حول المعوقات التي تفسد بيئة الأعمال في الجزائر تجتمع فيما يأتي:

٤ـ ١ـ ضعف المنظومة المصرفية والمالية:

تقوم الأنظمة المالية الحديثة بوظائف عدة لتعزيز فعالية الوساطة المالية من خلال تخفيض تكاليف المعلومات والمعاملات، وتشجيع الاستثمار بتمويلها لفرص الاستثمار المربحة، وتعبئة المدخرات، مما يسمح برفع كفاءة تخصيص الموارد، وتسريع تراكم رأس المال المادي، مما ينعكس إيجاباً في تعزيز النمو الاقتصادي، وتحسين مناخ الاستثمار.لقد مرت المنظومة المصرفية في الجزائر بالعديد من الإصلاحات منذ اعتماد برنامج التعديل الهيكلي، إلا أنه مازال يفتقر إلى النجاعة الكافية التي تسمح له بالقيام بالاستثمارات الضخمة سواء محليا أم أجنبيا، ذلك أن المنظومة المصرفية مازالت تحت قيود وتشريعات وقوانين صارمة ومقيدة، ومع توالي صدور القوانين عرفت الوضعية نوعاً من التّحسن ولكن لم تكن في مستوى التطورات الحاصلة ولا تتماشى مع طموحات المستثمرين [١٠] .فالبنوك الجزائرية تعطي حاليا أهمية للمعاملات المالية الخاصة بالتجارة الخارجية على حساب المعاملات المرتبطة بالاستثمار والادخار والإنتاج وهو المحيط الخاص بالمؤسسات، فالنظام المصرفي لا يزال ذا نمط بيروقراطي قائم على مركزية التسيير التي أعاقت تلبية طلبات المتعاملين الاقتصاديين، وبالآتي فالنظام المصرفي الجزائري يعدّ من بين العناصر التي تكبح الاستثمار وتعرقله.إلى جانب ذلك، فإن المستثمر في الجزائر لا يجد التمويل المباشر من خلال الأسواق المالية المتخصصة، فرغم فتح المجال لقيام شركات ذات أسهم وإمكانية فتح رأسمالها وإنشاء بورصة للقيم المنقولة، فإن النتائج المرجوة لم تتحقق بشكل كبير، فبورصة الجزائر ما زالت ضعيفة النشاط فبعد حوالي ١٤ سنة من بداية التداول على أولى الأسهم والسندات المدرجة منذ ١٩٩٩، فإن عدد الشركات المدرجة فيها لا يتعدى ثلاث مؤسسات فقط (أليانس للتأمينات، الأوراسي، وصيدال) بقيمة سوقية متواضعة لا تتعدى ١٧٩ مليون دولار سنة ٢٠١٢.حيث إن بعث سوق مالية حقيقية يتطلب إدراج ٣٨ مؤسسة سنوياً برسملة لا تقل عن مليار دولار سنوياً، وإدخال ١٠ شركات سنوياً لا يقل رقم أعمالها عن ٥٠٠ مليون دولار كمصدر رئيس لتمويل الاقتصاد الجزائري الذي ظل يعتمد منذ الاستقلال على المصادر العمومية كمصدر رئيس للتمويل.وكشفت أرقام بورصة الجزائر أن التراجع شمل القيمة السوقية للسندات عام ٢٠١٢ من ١,٠٤ مليار دولار سنة ٢٠١١ إلى ٨٢٥ مليون دولار، أي بانخفاض بلغ ١٨ بالمائة في عام واحد، ويتوقع استمرار التراجع بعد توقف اللجوء إلى هذا النمط من التمويل من طرف المتعاملين الاقتصاديين المؤسساتيين، بالإضافة إلى قرب انتهاء آجال السندات الموجودة، ومنها سند سونلغاز الذي ينتهي في ٢٠١٤، وسند مجموعة دحلي في٢٠١٦.هذه الحالة تعكس عجز بورصة الجزائر عن تعبئة الادخار العام، وتقديم أية إضافة محسوسة لترقية الاستثمارات.

٤ـ ٢ـ مشكل العقار الصناعي:

يعدّ مشكل العقار الصناعي من أهم العقبات التي تواجه المستثمرين في الجزائر سواء كانوا محليين أم أجانب، فقد تعثر العديد من المشاريع الاستثمارية بسبب هذا المشكل، نظرا لصعوبة الحصول على قطعة أرض مهيأة لمزاولة نشاط استثماري بالإضافة إلى الارتفاع الفاحش في أسعار العقارات القابلة للاستغلال بسبب المضاربة، وتعدد الإجراءات الإدارية والقضائية، فضلاً عن عدم ملاءمة بعض المناطق الصناعية ومناطق النشاط للمعايير الأساسية، نظرا لكونها أقيمت لأهداف سياسية واجتماعية، وليس لأهداف اقتصادية لغياب الاستشارات المتخصّصة في الميدان، وبقاء العديد من الأوعية العقارية التي بحوزة المؤسسات العمومية بدون تسوية (عقود الملكية) ، الأمر الذي يعوق خوصصتها أو شراكتها مع متعاملين أجانب [١١].

قامت السلطات الجزائرية بإجراء تعديلات في المنظومة التشريعية لترقية الاستثمار تهدف إلى منح المستثمرين تسهيلات أكبر منها [١٢] :

- إنشاء اللجنة الوطنية المختصة في منازعات الاستثمار، بموجب المرسوم التشريعي رقم ٠٦/ ٣٥٧ المؤرخ في ٩ أكتوبر ٢٠٠٦.

- الأمر رقم ٠٦/ ١١ المؤرخ في ٣٠ أغسطس ٢٠٠٦، الذي يحدد شروط منح الامتياز والتنازل عن الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة، والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية، الذي يمكن المجلس الوطني للاستثمار من منح أرض المشروع بالتراضي وبتخفيضات على سعر التنازل.

٤ـ ٣ـ مشكلات سياسية وأمنية:

يؤدي الاستقرار السياسي والأمني دورا بالغ الأهمية في تحسين بيئة الأعمال وكذا تنامي الاستثمارات الوطنية والأجنبية، فلقد عرفت الجزائر مرحلة توتر في فترة التسعينيات أدت إلى عدم الاستقرار الأمني، وهو ما ساهم في تعطيل مسار الإصلاحات السياسية والاقتصادية وبالآتي عزوف المستثمرين الأجانب خاصة عن دخول السوق الجزائري، فخلال هذه الفترة نجد أن عدداً معتبراً من المشاريع الاستثمارية قد تعرضت إلى التدمير نتيجة الأعمال الإرهابية، كما اضطرت العديد من المؤسسات الإنتاجية إلى التوقف عن النشاط بسبب مغادرة اليد العاملة للمناطق الحساسة، بالإضافة إلى أن نسبة كبيرة من الإيرادات العامة خصّصت للجانب الأمني والعسكري وهو ما أثر بشكل عام على

قطاع الاستثمار، ولأن السنوات الأخيرة اتّسمت بالانفراج السياسي والأمني، وهو ما سمح بتخفيض درجة المخاطرة حيث صنّف المؤشر المركب للمخاطر القطرية الجزائر خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٢ من البلدان ذات درجة المخاطرة التي تراوحت بين المعتدلة والمنخفضة (١٣).

٤ـ ٤ ـ المعوقات الإدارية والتنظيمية:

يمكن إجمال مختلف النقائص والاختلالات الإدارية والتنظيمية التي تركت انطباعا سيئا لدى المستثمرين فيما يأتي:

- انعدام الاستقرار في التشريعات الناظمة للاستثمار، مما يولد لدى المستثمر عدم الثقة أو الاطمئنان على استثماراته بسبب كثرة التعديلات التشريعية والاجتهادات، وعدم ثباتها وهو ما يساهم في نفور المستثمرين؛

- غياب الوضوح والدقة في بعض نصوص قوانين وتشريعات الاستثمار وعدم وجود لوائح وتفسيرات لمضمون القوانين؛

- تداخل الصلاحيات بين مختلف الهيئات المكلفة بالاستثمار وعدم الشفافية، وتعدد الجهات الوصية؛

- عدم وجود كوادر بشرية ذات كفاءة ومدربة في إدارة أجهزة الاستثمار من أجل إنجاز المعاملات بكفاءة عالية؛

- تعقد وطول الإجراءات والوثائق المطلوبة لإنشاء المشروع، حيث أن عملية تأسيس مؤسسة تتطلب المرور بـ١٤ إجراء إلزامياً، وبمعدل ٢٥ يوما لكل مرحلة وتكلف ١٢,١٪ من دخل الفرد (١٤)؛

- ضعف البنية التحتية في الجزائر ذلك أن مختلف الهياكل القاعدية من الطرق والنقل والمواصلات والاتصالات والطاقة والمياه، كلها لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب الذي يلبي طموحات المستثمر الذي يرغب في إقامة مشروعه على أسس ومرتكزات واضحة وسليمة، لأن عدم توافر بنية تحتية ملائمة يؤثر على إمكانية نجاح المشاريع الاستثمارية من خلال زيادة التكاليف، وبالآتي التأثير على مردودية الاستثمار؛

- ثقل النظام الضريبي من حيث تعقد الإجراءات الجبائية وعدم الوضوح في التطبيق، وهو ما يترك المجال للتلاعبات والتفسيرات الشخصية التي تؤثر على بيئة الاستثمار.

٤ـ ٥ ـ مشكلات الفساد:

يعدّ الفساد ظاهرة عالمية ومتداخلة الجوانب، تحد من فعالية الاستثمار وتقلص منه ويؤدي إلى إبطاء وتيرة التنمية.وبالنظر إلى حالة الجزائر، وبناء على أراء مجموعة من رجال الأعمال والمختصين فقد أشار التقرير الذي أصدرته منظمة الشفافية الدولية لسنة ٢٠١٢، أن ترتيب الجزائر قد تراجع من المرتبة ١١٢ عالمياً سنة ٢٠١١ من أصل ١٨٠ دولة إلى المرتبة ١٠٥ سنة ٢٠١٢ من أصل ١٧٦ دولة شملها الترتيب، حيث لم تتغير مؤشرات الفساد حسب القطاعات حيث سجلت أعلى الحالات في قطاع البناء والأشغال العمومية، و قطاع النقل، وقطاع الصحة، إضافة إلى قطاعات أخرى.وحسب تقرير التنافسية لعام ٢٠١٢– ٢٠١٣ الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي الذي يتم فيه استقصاء شركات دولية ومحلية حول عقبات ممارسة الأعمال في دولة ما، فإن الفساد يعدّ ثالث عقبة من حيث الأهمية في الجزائر بنسبة ١٤٪ بعد كل من البيروقراطية والتمويل بنسبة ٢٠,٥٪ و١٥,٧٪ على التوالي [١٥].

٤ـ ٦ـ صعوبة الوصول إلى المعلومات:

تعدّ المعلومة الاقتصادية على درجة عالية من الأهمية بالنسبة للمستثمرين، ذلك أن كسبها يساعد على رسم الاستراتيجيات المستقبلية، واتخاذ القرارات على أسس موضوعية، إلا أن الوضع في الجزائر مغاير تماما لما يجب أن يكون، لأنه ليس في مقدور المستثمرين تقدير احتياجات السوق بدقة، فضلاً عن جهلهم بعدد المنافسين، إذ إن قرارات الاستثمار رغم ما تجري عليها من دراسات جدوى، فإنها تخضع أساساً للزيارات الميدانية للمستثمرين الأجانب، وتقديرهم لمستوى نجاح الشركات الأجنبية الأخرى التي دخلت السوق الجزائري، **هذا وتتجلى أهم مشكلات توفير المعلومة في الجزائر فيما يأتي:**

- عدم تناغم الهيئات المكلفة بالإعلام والإحصاء مع ما يصدر من قوانين وتشريعات.
- عدم كفاءة شبكات الاتصال.
- صعوبة الدخول إلى قواعد البيانات للهيئات والوزارات.
- ندرة المنشورات والدلائل المتعلقة بالوضع الاقتصادي الجزائري، والفرص الاستثمارية المتاحة [١٦].

إضافة إلى أن محيط الأعمال في الجزائر يعاني من معوقات أخرى يمكن تلخيصها فيما يأتي:

- عدم كفاءة إجراءات الترويج للفرص الاستثمارية؛

- تأخر مسار الخوصصة، حيث لم يعلن عن القائمة الأولى للمؤسسات القابلة للخوصصة إلا في يونيو ١٩٩٨ إضافة إلى عدم الشفافية والوضوح، والتضارب في بعض الأحيان بسبب تداخل الصلاحيات بين المجلس الوطني للخوصصة، والمجلس الوطني لمساهمات الدولة، والشركات القابضة؛

- عدم وضوح الإستراتيجية الصناعية، وعدم القيام بالدراسات والاستشارات المتخصصة في موضوع القدرات التنافسية لقطاعات الاقتصاد الجزائري التي يجب ترقيتها، كما هو جارٍ به العمل في البلدان المجاورة.

- ضعف العنصر البشري المؤهل، وانخفاض إنتاجية العامل الجزائري مقارنة بالدول المجاورة.

- عدم ارتباط خريجي الجامعات والبحوث العلمية المنجزة في مخابر البحث مع احتياجات المؤسسات الوطنية، كما أن الجامعات لا تكون المتخصصين، وتخرج أصحاب شهادات، بعيدين عن الواقع العملي.

النتائج والاقتراحات:

وبناء على ما سبق حاولنا من خلال محاور بحثنا المختلفة التوصل إلى مجموعة من النتائج التي من خلالها يمكن أن نؤكد صحة الفرضيات المعتمدة ضمن دراستنا، التي على أساسها يمكن تقديم جملة من المقترحات والتوصيات المفيدة لتحسين المناخ الاستثماري في الجزائر، ومن ثم تعظيم نصيبها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، **وعليه يمكننا إبراز بعض النتائج المتوصل إليها، وهي الآتية:**

- تتوقف جاذبية الدول على مدى كفاءة محددات مناخها الاستثماري، وما مدى تأثيرها على القرار الاستثماري، فتوفير بيئة استثمارية مناسبة عن طريق الإصلاحات الاقتصادية والمالية، والنظم والتشريعات والقوانين المنظمة له، وتقديم ضمانات وتحفيزات، كلها عوامل مهمّة لجذب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تجاه دورة النشاط الاقتصادي، وعليه فالفرضية الأولى صحيحة.

- رغم ما تمتلكه الجزائر من مختلف المقومات فضلا عن الجهود المبذولة والمكرسة لترقية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة والعربية البينية في الجزائر يبقى دائما مناخها الاستثماري غير جذاب، لأن حجم هذه الاستثمارات المسجلة في البلاد لم تكن تتناسب بأي حال من الأحوال مع مستوى الطموحات، حيث كانت بعيدة كل البعد عن ما

كان متوقعاً من وراء التوسع في منح الحوافز والتسهيلات للمستثمرين الأجانب، كما أن حجمها لم يقترب من مستوى الاستفادة من الفرص الاستثمارية الهائلة التي يتوافر عليها الاقتصاد الوطني حيث يعد قطاع المحروقات القطاع الأكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية في الجزائر على حساب القطاعات الأخرى، مما خلق نوعاً من عدم التوازن في الاقتصاد، مما يدل على غياب إستراتيجية واضحة لتوزيع هذه التدفقات الاستثمارية إلى القطاعات الأقل نموا، وهو ما ينفي صحة الفرضية الثانية.

- ضعف المناخ العام للاستثمار في الجزائر وهو ما يعكسه التصنيف المتأخر للجزائر في معظم المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار، خاصة في مؤشرات المخاطر القطرية التي تميزت بنوع من الاستقرار يعكس عدم كفاية الجهود المبذولة من أجل تحسين التقويم لدى الجهات الهيئات الدولية بالرغم من أهمية هذه المؤشرات التي تعدّ بمثابة ضمانات للمستثمرين الأجانب، وبالآتي فالفرضية الثالثة مؤكدة.

- تتميز البيئة الاستثمارية في الجزائر بالعديد من العراقيل والمعوقات التي تعرقل قيام الاستثمارات وإنشائها، فضعف القطاع المالي في الاقتصاد الجزائري، أدى إلى عدم إنعاش الاستثمار المحلي، لذا فعلى الرغم من التدفق– ولو القليل– للاستثمار الأجنبي المباشر، فإنه لا يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي، فضلاً عن كون المسائل المتعلقة بالعقار: البيروقراطية والمنافسة غير الشرعية تعد من أهم المعوقات التي تقف أمام انسياب رؤوس الأموال إلى الجزائر، وهو ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

من منطلق النتائج المتوصل إليها، نقدم جملة من الاقتراحات نراها تساهم في ترقية وتهيئة المحيط والمناخ الاستثماري المناسب في الجزائر، وهي كالآتي:

- ضرورة العمل على تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر، من خلال تهيئة البيئة التشريعية والقانونية والمؤسسية، وذلك بالعمل على تعزيز كفاءة الإطار التشريعي، من خلال الحد من تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار، مع تبسيط الإجراءات والرسوم، وسرعة إصدار قوانين المنافسة وتفعيلها ومنع الاحتكار وحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع، مع العمل على إدخال التعديلات المستمرة على التشريعات والقوانين السائدة بالشكل الذي ينسجم مع تشجيع النشاط الاستثماري، حتى يتم الوصول إلى مناخ استثماري ملائم يرفع من حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تجاه دورة الاقتصاد الوطني؛

- مواصلة تطبيق السياسات التصحيحية للاقتصاد الوطني بوساطة تحرير التجارة الخارجية، والتخلي التدريجي عن الحماية، وتحرير أسواق الصرف الأجنبي وتنظيمها،

وترقية التشريعات بما يتوافق مع إستراتيجية التنمية في المنطقة من جهة، وبما يتطلع إليه المستثمر من جهة ثانية.

- إعادة هيكلة القطاع المالي والمصرفي وإصلاحه، وتحسين أداء العاملين فيه بما يتماشى وسرعة تقدم هذا القطاع على المستوى العالمي مما يعطي الثقة والأمان للمستثمر الأجنبي، إذ كثيراً ما تسببت البنوك، من خلال أداء العاملين فيها والقائمين عليها، في تفويت فرص الاستثمار على المستثمرين وتوجيه قرارات استثماراتهم نحو مواقع أجنبية أخرى.

- العمل على الحد من التضخم عن طريق تطبيق سياسات اقتصادية، تؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي سيؤدي إلى تدفق حجم أكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو البلد.

- تقديم الحوافز الإضافية للمشروعات الاستثمارية إضافة إلى الضمانات القانونية والقضائية، والعمل على تطوير قاعدة بيانات فعلية تشمل فرص الاستثمار المتاحة، وكذلك محاولة جذب المستثمرين نحو قطاعات خارج قطاع المحروقات لتنويع مداخيل الدولة، وتجنب أخطار تقلبات أسعار البترول.

- توفير الاستقرار السياسي والأمني، الذي يعد مطلباً مهماً وحيوياً لترسيخ مناخ آمن للاستثمارات، فالمؤثرات السياسية تؤدي دوراً مهما في رسم المناخ الاقتصادي بشكل عام والاستثمار بشكل خاص.

- ضرورة تحسين تصنيف الجزائر في المؤشرات الدولية، لأن قرار الاستثمار للمستثمرين الأجانب يتأثر بتصنيف هذه المؤشرات للبلدان المراد الاستثمار فيها؛

- تسهيل الإجراءات الإدارية للمستثمرين الأجانب وتطهير المحيط الاقتصادي من البيروقراطية والرشوة والفساد.

- تطوير أداء الأجهزة المشرفة على الاستثمار من حيث الإمكانات البشرية وتدريبهم ورفع الكفاءة الإنتاجية باستمرار، وإعطاء الحوافز والامتيازات للقائمين على أجهزة الاستثمار وتقليل الروتين والإجراءات للحصول على ترخيص للاستثمار المحلي والأجنبي بوقت قصير.

- العمل على الترويج للفرص الاستثمارية في الجزائر من خلال اعتماد إستراتيجية ترتكز على محو كل الأفكار المغلوطة عن الاقتصاد الجزائري، وخدمة المستثمر، والترويج

للقطر والإمكانات المتاحة، وكذا تطوير وسائل الترويج اللازمة، وتكثيف جهود التعاون مع المؤسسات الدولية التي لها دور في عمليات الترويج وتقديم الخدمات الاستشارية.

- محاولة الانضمام لمختلف المؤشرات العالمية والإقليمية التي تلقى اهتمام رجال الأعمال الأجانب من جانب تحسين كفاءة قراراتهم للمفاضلة بين الدول المضيفة، ويتم ذلك عن طريق بناء قاعدة بيانات تتسم بالمصداقية اللازمة لتوفير مختلف الإحصائيات والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر وبشكل دوري ومنتظم، لكافة الهيئات والمنظمات الصادرة لهذه المؤشرات.

مما تقدم يتضح أن الجزائر قد أولت اهتماماً متنامياً لتحسين مناخ الاستثمار بها، وهذا من خلال إصدار العديد من القوانين والتشريعات، وبعث العديد من المؤسسات والهيئات، والمصادقة على العديد من الاتفاقيات المتعلقة بالاستثمار، والمشاركة في العديد من الملتقيات والندوات العالمية، ومعالجة مشكلة البيروقراطية والعمل على تسهيل الإجراءات الإدارية...كل هذه الجهود تهدف في مجملها إلى تحسين مناخ الاستثمار وجعله أكثر جاذبية ومواتيا لرغبات ومتطلبات المستثمرين.

الهوامش:

١. يعقوب علي جانقي، تقويم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاسها على الوضع الاقتصادي»، ورقة بحث ضمن مؤتمر التمويل والاستثمار: تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص: ٠٥.

٢. ناجي بن حسين، تقويم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مداخلة في إطار الملتقى الدولي الثاني حول: سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية، جامعة سكيكدة، ١٤– ١٥ مارس ٢٠٠٤، ص: ٠٤.

٣. زايري بلقاسم، منطقة التبادل الحر الأورو– متوسطية والاستثمار الأجنبي المباشر: عناصر تحليلية لمناخ الاستثمار في جنوب وشرق المتوسط، المرجع السابق، ص: ٠٢.

٤. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي (تحليل كلي) ، القاهرة، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣، ص: ١٩٠.

٥. مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية– دراسة حالة الجزائر– ، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، عدد ٠٧، ٢٠٠٩– ٢٠١٠، ص ص: ١٤٢– ١٤٣.

٦. منور أوسرير، عليان نذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، عدد ٠٢، ٢٠٠٥، ص ص: ١١٨– ١١٩.

٧. لتفاصيل أكثر حول مؤشرات تقويم المخاطر القطرية يُنظر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، ٢٠١٠، ص ص: ٢٦٦– ٢٦٧؛ ٠١/ ٠٢/ ٢٠١٣.

a. http:// www. iaigc. net/ UserFiles/ file/ ar/ archives/ annual_reports/ Annual_Report_2010_ (arabic) . pdf

٨. لتفاصيل أكثر حول مؤشر الحرية الاقتصادية وكذا ترتيب الجزائر في المؤشر يُنظر الموقع: http:// www. heritage. org/ index/ country/ algeria ; 01/ 03/ 2013

٩. تقرير التنافسية العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠١٢، ص: ٢٦؛ ٠١/ ٠٣/ ٢٠١٣.

http:// www. arab- api. org/ images/ publication/ pdfs/ 310/ 310_compissue2012. pdf

١٠. لخضر عزي، التسويق المصرفي كرافد لتنشيط النظام المصرفي في الجزائر، مجلة دراسات الاقتصادية، عدد١١، الجزائر، ٢٠٠٨، ص ص: ٧٩– ٨١.

١١. وصاف سعيدي، قويدري محمد، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر: بين الحوافز والمعوقات، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير: عدد ٠٨، ٢٠٠٨، ص: ٤٦.

١٢. أنظر المادة ١١ من الأمر رقم: ٠٦/ ١١ المؤرخ في ٣٠ أوت ٢٠٠٦، الجريدة الرسمية عدد ٦٤.

١٣. لتفاصيل أكثر يمكن الرجوع إلى تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة ٢٠١١، مرجع سابق، ص: ٦٢؛ ٠١/ ٠٣/ ٢٠١٣. للاستزادة يُنظر:

a. http:// www. iaigc. net/ UserFiles/ file/ ar/ archives/ annual_reports/ Annual_Report_2011_ (arabic) . pdf

١٤. http:// www. doingbusiness. org/ data/ exploreeconomies/ algeria#starting- a- business ; 15/ 03/ 2013

١٥. World Economic Forum, The Global Competitiveness Report, 2012- 2013, p: 88; 01/ 03/ 2013 http:// www3. weforum. org/ docs/ WEF_GlobalCompetitivenessReport_2012- 13. pdf

١٦. وصاف سعيدي، قويدري محمد، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر: بين الحوافز والمعوقات، مرجع سابق، ص: ٤٩.

المصادر والمراجع:

أولاً ـ الكتب:

١. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي (تحليل كلي) ، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص: ١٩٠.

ثانياً ـ مقالات ودوريات:

١. لخضر عزي، التسويق المصرفي كرافد لتنشيط النظام المصرفي في الجزائر، مجلة دراسات الاقتصادية، عدد ١١، الجزائر، ٢٠٠٨.

٢. منور أوسرير، عليان نذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد٢، ٢٠٠٥.

٣. مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية– دراسة حالة الجزائر– ، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، عدد ٠٧، ٢٠٠٩– ٢٠١٠.

٤. وصاف سعيدي، قويدري محمد، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر: بين الحوافز والمعوقات، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير: عدد ٠٨، ٢٠٠٨.

ثالثاً ـ المؤتمرات والملتقيات والأيام الدراسية:

١. زايري بلقاسم، منطقة التبادل الحر الأورو– متوسطية والاستثمار الأجنبي المباشر: عناصر تحليلية لمناخ الاستثمار في جنوب وشرق المتوسط، مداخلة في إطار الملتقى الدولي الثاني حول: سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية، جامعة سكيكدة، ١٤– ١٥ مارس ٢٠٠٤.

٢. ناجي بن حسين، تقويم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مداخلة في إطار الملتقى الدولي الثاني حول: سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية، جامعة سكيكدة، ١٤– ١٥ مارس ٢٠٠٤.

٣. يعقوب علي جانقي، تقويم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاسها على الوضع الاقتصادي»، ورقة بحث ضمن مؤتمر التمويل والاستثمار: تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٦.

رابعاً ـ التقارير:

١. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، ٢٠١٠.

٢. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، ٢٠١١.

٣. تقرير التنافسية العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠١٢.

٤. World Economic Forum, The Global Competitiveness Report, 2012-2013.

٥. UNCTAD, World Investment Report, 2012.

خامساً ـ القرارات، القوانين، المراسيم:

١. المادة ١١ من الأمر رقم: ٠٦/ ١١ المؤرخ في ٣٠ أوت ٢٠٠٦، الجريدة الرسمية عدد ٦٤.

سادساً ـ مواقع الانترنيت:

1. *http:// www. heritage. org/ index/ country/ algeria 1.*
2. *http://www.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria#starting-a- business*
3. *www. transparency. org. 3*
4. *www. andi. dz. 4*